

Distr.: General  
18 December 2024  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والخمسون

نيويورك، 4-7 آذار/مارس 2025

البند 3 (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ قرار: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

### المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

#### تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعدّ وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 312/2024 والممارسات السابقة، تفاصيل، على النحو الذي طلبته اللجنة الإحصائية في مقررها 101/55، عن نتائج عملية شفافة وشاملة أسفرت عن وضع نسخة منقحة من اختصاصات المجلس الاستشاري والتشاورى المعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. واستجابةً للمقرر نفسه، تقدّم كوثقتي معلومات أساسية مجموعتان من المبادئ التوجيهية للتنفيذ - إحداها مصممة خصيصاً لمعدي الإحصاءات الرسمية والأخرى لصانعي السياسات - من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة ودعم الالتزام بالمبادئ.

واللجنة مدعوة، لأغراض المناقشة واتخاذ قرار، إلى ما يلي: (أ) الإعراب عن آرائها بشأن الاختصاصات المنقحة للمجلس الاستشاري والتشاورى المعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (انظر المرفق) والموافقة عليها؛ (ب) الطلب إلى مكتب اللجنة الإحصائية، وفقاً لأحكام الاختصاصات، أن يشرع في عملية اختيار أعضاء المجلس، على أن تعينهم اللجنة في دورتها السابعة والخمسين، التي ستعقد في عام 2026؛ (ج) الإحاطة علماً بمجموعتي المبادئ التوجيهية للتنفيذ المقدمتين كوثقتي معلومات أساسية.



## أولا - مقدمة

1 - الإحصاءات الرسمية أدوات لا غنى عنها لتشكيل السياسة العامة والحوكمة، حيث توفر بيانات اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة الأهمية تسترشد بها البلدان والهيئات الدولية في صنع القرار. وتقدم هذه الإحصاءات، التي تعتبر العمود الفقري لنظم المعلومات الحكومية والعامة، رؤى ثاقبة بشأن الاتجاهات الديمغرافية والظروف البيئية والوضع الاقتصادي والدينامية الاجتماعية، مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن. وفي حين أن الإحصاءات الرسمية تختلف عن البيانات التي تُجمع لأغراض إدارية أو تجارية أو تنظيمية محددة، إلا أنها تخدم مصالح المجتمع الأوسع نطاقاً، وتوفر رؤى أساسية تُثير الحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والجمهور. وإذا ما تم تجميعها ونشرها بنزاهة، فهي تضمن الوصول غير المتحيز والمنصف إلى المعلومات، التي هي أساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة والتوعية المجتمعية.

2 - وأدت الحاجة إلى إحصاءات رسمية موثوقة وموضوعية ومفيدة إلى وضع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وقد صاغ هذه المبادئ في البداية مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في عام 1991 واعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 1992، وسرعان ما حظيت المبادئ باعتراف عالمي، حيث اعتمدتها اللجنة الإحصائية مع ديباجة منقحة في عام 1994. وتم التأكيد على أهميتها خارج أوساط الإحصائيين عندما أقرتها الجمعية العامة في عام 2014 في قرارها 261/68. وتؤكد المبادئ الأساسية على الموضوعية والموثوقية والاستقلالية عن التأثيرات الخارجية غير المبررة من خلال وضع معيار للنزاهة والشفافية والمساءلة في الأنشطة الإحصائية. وتسلط الضوء أيضاً على دور الإحصاءات الرسمية في تعزيز التفاهم وثقة الجمهور، اللذين هما بالغا الأهمية لوضع سياسات قائمة على المعرفة ووجود خطاب عام مستنير.

3 - وفي عام 2017، أكدت الجمعية العامة، في قرارها 313/71 بشأن عمل اللجنة الإحصائية المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من جديد على وجوب أن تنقيد أنشطة النظام الإحصائي العالمي جميعها بشكل تام بالمبادئ الأساسية. وفي عام 2020، أشارت الجمعية، من خلال قرارها الجامع بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (القرار 306/74)، بشكل ضمني إلى مبدأ التنسيق الوطني والتعاون الدولي من خلال الدعوة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز الحوكمة الرقمية، والبحث العلمي، والتكنولوجيات الناشئة ومصادر البيانات الجديدة، مع التشديد على الحاجة إلى بناء نظم مرنة وشاملة ومتكاملة للبيانات والإحصاءات، تحت قيادة المكاتب الإحصائية الوطنية.

4 - وينشئ مشهد البيانات السريع التطور تحديات وفرصاً للتحويل في مجال الإحصاءات الرسمية، مما يؤكد الحاجة إلى التمسك بالمبادئ الأساسية. ومع قيام المكاتب الإحصائية الوطنية بدمج مصادر البيانات غير التقليدية - مثل السجلات الإدارية وبيانات أجهزة الاستشعار وبيانات الأجهزة المحمولة والمعلومات الجغرافية المكانية - يمكنها تقليل الاعتماد على الدراسات الاستقصائية المكثفة، مما يوفر للمجتمع رؤى أكثر ثراءً وتوصيلاً لاتخاذ قرارات سياسية دقيقة. ويضمن التمسك بالمبادئ الأساسية أن يظل هذا الدمج شفافاً وأخلاقياً وخاضعاً للمساءلة، مما يعزز ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية. وتكون النظم الإحصائية الوطنية، التي تتواءم مع المبادئ الأساسية وتضم المكتب الإحصائي الوطني والسلطات الإحصائية الأخرى داخل الوزارات والوكالات التنفيذية، في وضع أفضل لتوجيه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة بفعالية للاحتياجات الحالية والناشئة إلى البيانات الدقيقة والحسنة التوقيت.

## ثانياً - الاعتبارات التي راعتها اللجنة والقرارات التي اتخذتها في دورتها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين

5 - للتعامل مع هذه التحديات المتغيرة والفرص الناشئة، شددت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والخمسين على ضرورة تعزيز الالتزام بالمبادئ الأساسية من خلال مبادرتين رئيسيتين: إنشاء مجلس استشاري مستقل معني بالمبادئ الأساسية؛ وتحديث وتبسيط المبادئ التوجيهية الحالية للتنفيذ.

6 - وأدى فريق أصدقاء الرئيس المعني بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والبيانات المفتوحة، الذي أنشئ في عام 2011، دوراً فعالاً في تعزيز الالتزام بالمبادئ داخل النظم الإحصائية الوطنية والنهوض به. وقدم الفريق، الذي كان يركز في البداية على تحديث ديباجة المبادئ ووضع مبادئ توجيهية محددة للتنفيذ، منذ ذلك الحين أطراً لرصد الالتزام ودعم استقلالية المكاتب الإحصائية الوطنية. وفي عام 2017، جددت اللجنة الإحصائية ولايته، ووجهت الفريق إلى التعامل مع تحديات جديدة، بما في ذلك ظهور البيانات المفتوحة ومصادر البيانات غير التقليدية. وأدى ذلك إلى مبادرات رئيسية، مثل دراسة استقصائية عالمية بشأن التنفيذ في عام 2018، قدمت رؤى ثاقبة بشأن التقدم المحرز على الصعيد الوطني وسلطت الضوء على المجالات التي تتطلب دعماً إضافياً. ومن خلال تلك الجهود، ساعد فريق أصدقاء الرئيس في وضع أطر للامتثال والنضج توجه المكاتب الإحصائية في التعامل مع مشهد البيانات المتطور مع التمسك بالقيم الأساسية للمبادئ الأساسية.

7 - ولئن نوهت اللجنة بالمساهمات التحليلية لفريق أصدقاء الرئيس، الذي قدم تقارير مفصلة تستند إلى دراسات استقصائية طوعية، فقد أقرت بأنه في غياب القدرة على القيام بمبادرات للتوعية أو تقديم الدعم الاستشاري المحدد الأهداف إلى البلدان، فإن فريق أصدقاء الرئيس له قدرة محدودة على التعامل مع حالات عدم الالتزام. ونتيجة لذلك، دعت اللجنة إلى إنشاء مجلس استشاري مستقل لتقديم التوجيه والدعم الاستباقيين للنظم الإحصائية الوطنية. وسيدعم هذا المجلس المقترح التمسك بمبادئ الاستقلالية والمساءلة، وسيعزز تهيئة بيئة تعاونية لضمان أن توفر الإحصاءات الرسمية بيانات إحصائية موثوقة ونزيهة وسط مشهد بيانات سريع التغير.

8 - وبناءً على طلب اللجنة، أعدت شعبة الإحصاءات اختصاصات المجلس وقدمتها إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين. وحددت هذه الاختصاصات دور المجلس كهيئة رقابة ومناصرة على حد سواء، ومن المتوخى أن يضم عضوية متنوعة من كبار الإحصائيين السابقين والخبراء في مجالات مثل الأخلاقيات والقانون. وتم تفصيل المهام الأساسية للمجلس على أنها التوعية، وتقديم التوجيه بشأن الالتزام بالمبادئ الأساسية وتوفير رقابة مستقلة لتعزيز ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية. وصُمم المجلس للمشاركة المنتظمة وتقديم تقارير سنوية إلى اللجنة، وكان الهدف منه هو دعم التنفيذ الفعال للمبادئ الأساسية عبر النظم الإحصائية الوطنية.

9 - وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين، الحاجة إلى مبادئ توجيهية محدثة للتنفيذ لتلبية متطلبات النظم الإحصائية الحديثة (انظر المقرر 111/54). وقدمت شعبة الإحصاءات إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين هيكلاً مشروحاً لمجموعتين من المبادئ التوجيهية: مجموعة مصممة للإحصائيين توفر التوجيه التشغيلي والاستراتيجي، ومجموعة ثانية خاصة بصانعي السياسات من أجل تشجيع تهيئة بيئة مؤسسية تدعم المبادئ الأساسية. وكان الهدف من المبادئ التوجيهية، التي تستند

إلى أفضل الممارسات، أن تكون موارد عملية للنظم الإحصائية الوطنية، مع أحكام تتعلق بالتحديثات المنتظمة بتوجيه من المجلس. وعكست هذه المبادرة المستمرة التزام اللجنة بضمان أن تظل الإحصاءات الرسمية حجر الزاوية في عملية صنع القرار والحوكمة القائمتين على الأدلة.

10 - وأكدت اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين من جديد تعهدها بتعزيز الالتزام بالمبادئ الأساسية من خلال دعم إنشاء مجلس استشاري مستقل (المقرر 101/55 (ب)). وإدراكاً منها لأهمية اتباع نهج شفاف وشامل، كلفت اللجنة مكتب اللجنة الإحصائية بوضع اختصاصات هذا المجلس وتحديد تكوينه ومعايير اختيار أعضائه. وطلبت اللجنة إلى المكتب أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريراً يتضمن نسخة محدثة من الاختصاصات ومعايير اختيار الأعضاء وتقريراً يتضمن تفاصيل عن الترتيبات المالية اللازمة لعمليات المجلس (المقرر 101/55 (ج)).

11 - وفي الدورة نفسها، أيدت اللجنة الاقتراح الداعي إلى وضع مجموعتين متميزتين من المبادئ التوجيهية (المقرر 101/55 (أ))، تكون كل واحدة مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة لجمهورين مختلفين.

### ثالثاً - المشاورة العالمية والتنقيحات الرئيسية للاختصاصات

12 - تماشياً مع طلب اللجنة، قامت شعبة الإحصاءات بتنقيح الاختصاصات الأولية المقدمة إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين، وقُدمت النسخة المحدثة في وقت لاحق إلى المكتب في تموز/يوليه 2024. وشملت هذه التنقيحات عدة تحسينات هامة لتعزيز دور المجلس في دعم الدعوة والامتثال، مع التأكيد على قدرته الاستشارية بدل التدخل المباشر وتعزيز العلاقات التعاونية مع السلطات الإحصائية الوطنية. كما عزز التحديث أيضاً الشفافية والتنوع في تكوين المجلس وعملية الاختيار، مما يضمن أن يكون المجلس مجهزاً بشكل جيد لدعم النظم الإحصائية الوطنية في سياقات متنوعة بشكل فعال.

13 - وبعد استعراض المكتب، أُجريت مشاورة عالمية في الفترة من 28 آب/أغسطس إلى 30 أيلول/سبتمبر 2024 لجمع إسهامات إضافية من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وأدت هذه العملية إلى الحصول على ردود من 42 دولة عضواً ومنظمتين دوليتين. ومن بين 44 مجيباً، وافق 31 مجيباً على الاختصاصات المحدثة دون أي تعليقات أو مع تقديم تعديلات لغوية طفيفة فقط. لكن 13 دولة عضواً قدمت المزيد من التعليقات الجوهرية، مؤكدةً على الحاجة إلى مواءمة ولاية المجلس بشكل أفضل مع الآليات الحكومية الدولية القائمة وتعزيز دوره الاستشاري التقني فيما يتعلق بالالتزام بالمبادئ الأساسية. وأدى هذا الإسهام إلى إجراء مراجعة أكثر جوهرية للاختصاصات وتنقيحها بشكل أكبر لتلبية احتياجات ومنظورات النظم الإحصائية الوطنية في ضمان الالتزام بالمبادئ الأساسية ضمن مشهد البيانات السريع التطور. وتم إطلاع جميع الدول الأعضاء والمنظمات على تقرير عن نتائج المشاورة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 من أجل العلم.

14 - وتتضمن التنقيحات الرئيسية للاختصاصات بناءً على التعليقات المقدمة أثناء المشاورة ما يلي:

(أ) توضيح الأدوار والمسؤوليات - لمعالجة الطلبات المتعلقة بتعريف أدق للدور الاستشاري للمجلس، تحدد الاختصاصات المنقحة قدرة المجلس على تقديم التوجيه التقني والاستراتيجي دون وقوع تداخل مع الآليات الوطنية والإقليمية. ويرد هذا التوضيح في الفرعين الأول (لمحة عامة) والثاني (الولاية والمسؤوليات)؛

(ب) **تنقيح تكوين المجلس** - أكدت تعليقات الدول الأعضاء على الحاجة إلى تنوع الخبرات والتمثيل. وتحدد الاختصاصات المنقحة هيكلًا يضم فئتين من الأعضاء: خمسة أعضاء من اللجنة الإحصائية يعملون خلال فترة ولايتهم؛ وأعضاء إضافيون من مجالات مثل علم البيانات والأخلاقيات، يعملون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويرد بيان هذا الهيكل في الفرع الثالث ألف (التكوين)؛

(ج) **الشفافية في عملية الاختيار** - استجابةً لطلبات المتعلقة بإجراءات اختيار شفافة، تحدد الاختصاصات عملية يقودها المكتب ورؤساء اللجان الإقليمية. وستصدر دعوة إلى تقديم ترشيحات قبل ستة أشهر من كل دورة من دورات اللجنة الإحصائية، بما يضمن اختياراً عادلاً وقائماً على الجدارة يعطي الأولوية للتنوع الجغرافي والجنساني، على النحو المبين بالتفصيل في الفرع الثالث جيم (عملية الاختيار)؛

(د) **الاعتراف بالسياقات الوطنية** - تضمن الاختصاصات المنقحة أن تظل توصيات المجلس استشارية وقابلة للتكيف مع السياقات الوطنية المختلفة، مع احترام أطر الحوكمة الخاصة بكل دولة عضو. وتناقش هذه المسألة في الفرع الثاني دال (التعامل مع حالات عدم الالتزام)؛

(هـ) **تعزيز دور السلطات الإحصائية الوطنية** - تعين السلطات الإحصائية الوطنية كجهات اتصال رئيسية لتيسير القيام بشكل فعال بالتواصل والتنسيق وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمبادئ الأساسية، على النحو المبين بالتفصيل في الفرع الرابع هاء (التعامل مع الدول الأعضاء)؛

(و) **السرية في إعداد التقارير** - استجابةً للشواغل المتعلقة بالسرية، تضمن الاختصاصات عدم تحديد أي بلد في التقارير المقدمة إلى اللجنة دون موافقة صريحة من سلطاته الوطنية. ويرد بيان هذا التوازن بين الشفافية والسرية في الفرعين الرابع دال (التقرير والتوصيات) والخامس باء (السرية والكنمان)؛

(ز) **الموارد** - تأكيداً على الاستدامة المالية، توضح الاختصاصات أن أعضاء المجلس سيعملون بشكل تطوعي وأن الاجتماعات ستُعقد عن بُعد عندما يكون ذلك ممكناً. وستعمل شعبة الإحصاءات كأمانة للمجلس، وستدعمه في حدود الموارد المتاحة، على النحو المحدد في الفرعين الرابع ألف (الاجتماعات) والرابع جيم (الموارد والأمانة)؛

(ح) **التعديلات المصطلحية واللغوية** - سعيًا إلى المواءمة مع مصطلحات الأمم المتحدة، استُعيض عن مصطلح "الامتثال" بمصطلح "الالتزام"، كما هو مبين في الفرع الثاني دال (التعامل مع حالات عدم الالتزام).

15 - وأدت التتحيات المذكورة أعلاه إلى وضع إطار شفاف وشامل وفعال من الناحية التشغيلية للمجلس، الذي أعيدت تسميته الآن ليصبح "المجلس الاستشاري والتشاورى" ليعكس ذلك دوره الاستشاري والتشاورى. وتجسّد الاختصاصات المنقحة، الواردة في مرفق هذا التقرير، الإسهام الجماعي للمشاوراة العالمية، مما يضمن شفافية عملية اختيار الأعضاء والتمثيل العادل. ويجهز هذا الإطار المجلس لتقديم توجيهات مفيدة ومحددة السياق إلى الدول الأعضاء. واللجنة مدعوة إلى إقرار الاختصاصات المحدثة (انظر الفقرة 22 (أ) أدناه).

## رابعاً - المبادئ التوجيهية للتنفيذ

16 - تقدّم كوثيقتي معلومات أساسية مجموعتان من المبادئ التوجيهية للتنفيذ - إحداهما مصممة خصيصاً لمعدي الإحصاءات الرسمية والأخرى لصانعي السياسات - من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة ودعم الالتزام بالمبادئ الأساسية. وفي الدورة الخامسة والخمسين، أيدت اللجنة الاقتراح الداعي إلى وضع مجموعتين متميزتين من المبادئ التوجيهية (المقرر 101/55 (أ))، تكون كل واحدة مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة لجمهورين مختلفين داخل النظم الإحصائية الوطنية وخارجها. وبعد عملية شاملة تضمنت مشاورات عالمية وإقليمية وحلقات عمل ومبادرات استراتيجية، تقدّم المبادئ التوجيهية الآن كوثيقتي معلومات أساسية متعلقتين بهذا التقرير.

17 - والمجموعة الأولى من المبادئ التوجيهية مصممة صراحة للإحصائيين والممارسين، وتزودهم بمشورة قابلة للتنفيذ وأدوات عملية لتطبيق المبادئ الأساسية على المستويات الاستراتيجية والإدارية والتشغيلية. وإدراكاً لتعقيدات منظومة البيانات اليوم، تهدف المبادئ التوجيهية إلى زرع الثقة في الإحصاءات الرسمية وضمان إنتاج بيانات ملائمة للغرض يمكن أن تلي الاحتياجات التقليدية والناشئة من البيانات. وتستند المبادئ التوجيهية إلى أطر راسخة، بما في ذلك النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية ودليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية<sup>(1)</sup>، مما يوفر نهجاً منظماً للعمليات الإحصائية يعزز المرونة والقدرة على الاستجابة ضمن النظم الإحصائية الوطنية.

18 - والمجموعة الثانية مصممة لصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، مع التركيز على تعزيز البيئات المؤسسية التي تدعم المبادئ الأساسية وتقوم بالدعوة من أجل اعتمادها. وتشدد هذه المبادئ التوجيهية على الدور الحاسم لصانعي السياسات في إنشاء وتعهّد الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تعزز الشفافية والمساءلة وصنع القرارات المستنيرة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية. وهي تبرز أهمية تهيئة ظروف داعمة تسمح للمكاتب الإحصائية بالعمل باستقلالية ونزاهة مهنيّتين، وهو أمر بالغ الأهمية لإعداد بيانات غير متحيزة وعالية الجودة.

19 - وتقدم المبادئ التوجيهية، التي تهدف إلى تيسير فهم أعمق للمبادئ الأساسية بين صانعي السياسات، رؤى ثابتة بشأن الدعوة من أجل منح الموارد والسلطة اللازمة التي تحتاجها المكاتب الإحصائية الوطنية لتعمل بفعالية. ومن خلال تعزيز الالتزام المؤسسي القوي بالمبادئ الأساسية، تساعد المبادئ التوجيهية صانعي السياسات على بناء الثقة في الإحصاءات الرسمية وتشجع الاستخدام الأخلاقي للبيانات في مختلف القطاعات. وتؤكد المبادئ التوجيهية أيضاً على الحاجة إلى إقامة علاقات تعاونية بين صانعي السياسات ومقدمي البيانات وجماعات المستخدمين، مما يعزز بيئة داعمة يمكن أن تزدهر فيها الإحصاءات الرسمية كأداة لا تقدر بثمن للحوكمة والتوعية المجتمعية وبناء ثقة الجمهور.

20 - ومن المُعْتَرَف أن يجري تحديث كلتا المجموعتين من المبادئ التوجيهية بانتظام من أجل الحفاظ على أهميتها في ظل التحديات المتغيرة في مجال البيانات. ومن المتوقع أن يؤدي المجلس الاستشاري

(1) متاح على الرابط الشبكي التالي: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/references/1902216-UNNQAFManual-WEB.pdf>

والتشاورى دوراً نشطاً فى هذه التحديثات، ويساهم برؤى ثاقبة تتعلق بالتحديات والممارسات الجيدة والاتجاهات المحددة فى الإحصاءات الرسمية من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية وتكييفها مع مرور الوقت.

21 - واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذه المبادئ التوجيهية للتنفيذ، المقدمة كوثيقتي معلومات أساسية متعلقتين بهذا التقرير، والتي تهدف مجتمعة إلى تعزيز الالتزام بالمبادئ الأساسية من خلال توفير أطر مهمة ويمكن الوصول إليها وقابلة للترجمة إلى إجراءات من قبل الممارسين وصانعي السياسات.

## خامساً - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

22 - اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) إقرار الاختصاصات المنقحة للمجلس الاستشاري والتشاورى المعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (انظر المرفق)؛

(ب) الطلب إلى المكتب أن يشرع، وفقاً لأحكام الاختصاصات، فى عملية اختيار أعضاء المجلس الاستشاري والتشاورى على أن تعينهم اللجنة فى دورتها السابعة والخمسين، التي ستعقد فى عام 2026؛

(ج) الإحاطة علماً بمجموعتي مشاريع المبادئ التوجيهية للتنفيذ، المقدمتين كوثيقتي معلومات أساسية، والمصممتين خصيصاً لمعدي الإحصاءات الرسمية وصانعي السياسات على التوالي.

## المرفق

## المجلس الاستشاري والتشاورى المعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الاختصاصات المقترحة

### أولا - لمحة عامة

1 - المجلس الاستشاري للأمم المتحدة المعنى بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية هو كيان محايد مكرس لتعزيز وضمان الالتزام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويقدم المجلس، الذي كلف برفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والعالميين، توجيهات أساسية لمواجهة التحديات في تنفيذ المبادئ الأساسية والالتزام بها ضمن مشهد البيانات السريع التغير. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المجلس خدمات استشارية إلى الهيئات الإحصائية الوطنية واللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة والرابطة المهنية ومنظمات دولية شريكة أخرى، بهدف تعزيز تطبيق المبادئ في بيئة ديناميكية.

### ثانيا - الولاية والمسؤوليات

#### ألف - التوعية والدعوة

2 - يلتزم المجلس بالتوعية بالمبادئ الأساسية بين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والعالميين المعنيين والدعوة من أجل تطبيقها بشكل متسق. ويشمل ذلك القيام، بالاشتراك مع السلطات الإحصائية الوطنية، بتيسير حملات التوعية والحلقات الدراسية الشبكية وجلسات الحوار مع صانعي السياسات ومقدمي البيانات وجماعات المستخدمين بغية بناء ودعم الثقة في الإحصاءات الرسمية.

#### باء - تقديم الخدمات الاستشارية إلى السلطات الإحصائية الوطنية

3 - يقدم المجلس الخدمات الاستشارية إلى السلطات الإحصائية الوطنية، ويقدم التوجيهات لتعزيز قدرتها على تنفيذ المبادئ الأساسية وتقوية الالتزام بها. ويشمل ذلك دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مواءمة الأطر التنظيمية والإجراءات الإحصائية مع المبادئ الأساسية وتبادل أفضل الممارسات المستتيرة بالأطر العالمية والإقليمية، مثل مدونات الأخلاقيات والممارسات الجيدة. ويقوم المجلس أيضًا بالتعامل مع التحديات المتطورة، لا سيما تلك الناشئة عن بيئة البيانات السريعة التغير، لضمان أن تدعم الإحصاءات الرسمية النزاهة والأهمية والثقة. ويراعي المجلس أطر الحوكمة والأطر المؤسسية المحددة لكل بلد في تقديم هذه الخدمات.

#### جيم - استعراض أفضل الممارسات

4 - يقوم المجلس باستعراض دوري لأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ المبادئ الأساسية والالتزام بها، مع التركيز على مواجهة التحديات في مشهد البيانات السريع التغير. وستُدْرَج أفضل الممارسات هذه في الاستعراض والتحديث المنتظمين للمبادئ التوجيهية لتنفيذ المبادئ الأساسية، اللذين سيُضطلع بهما بالتعاون مع شعبة الإحصاءات.



## دال - التعامل مع حالات عدم الالتزام

5 - يعالج المجلس الطلبات الواردة من السلطات الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين فيما يتعلق بالحالات المحتملة لعدم الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتماشياً مع الفرع الرابع هاء أدناه (التعامل مع الدول الأعضاء)، تكون السلطات الإحصائية الوطنية هي جهات الاتصال الرئيسية ويتم التشاور معها أولاً عند التعامل مع حالات عدم الالتزام. ويجوز أن يقدم المجلس توجيهات ويقترح تدابير تصحيحية غير إلزامية مع احترام أطر الحوكمة والأطر المؤسسية لكل بلد وضمان عدم إلحاق الضرر بأي طرف معني. ويتم الحفاظ على السرية والكتمان على النحو المبين في الفرع الخامس باء أدناه، وتسترشد الإجراءات بمبدأ الولاية الاحتياطية المفصل في الفرع الخامس جيم.

## ثالثاً - تكوين المجلس وعضويته

### ألف - التكوين

6 - يتألف المجلس من أعضاء لهم فهم عميق للإحصاءات الرسمية ولديهم التزام بالمبادئ الأساسية، بما يضمن التوازن الجنساني والإقليمي العادل. ويتألف المجلس من الفئات الثلاث التالية من الأعضاء:

(أ) خمسة أعضاء يختارون من اللجنة الإحصائية، ويتم تعيينهم لمدة ولايتهم كأعضاء في اللجنة الإحصائية؛

(ب) أعضاء إضافيون يتم اختيارهم على أساس خبرتهم في مجالات الإحصاءات وعلوم البيانات والأخلاقيات المهنية والمجالات ذات الصلة، ويُعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة؛

(ج) مدير شعبة الإحصاءات، الذي يعمل كعضو بحكم منصبه.

### باء - الحجم

7 - يتألف المجلس من 10 أعضاء إلى 12 عضواً، باستثناء العضو بحكم المنصب.

### جيم - عملية الاختيار

8 - يشرف المكتب على اختيار أعضاء المجلس بالتشاور مع رؤساء الهيئات الإحصائية للجان الإقليمية الخمس. وتجوز دعوة شعبة الإحصاءات لتيسير عملية الاختيار، التي تكون على النحو التالي:

(أ) **الدعوة إلى تسمية مرشحين** - لضمان إجراء عملية شفافة وشاملة وفعالة، يصدر المكتب دعوة إلى تسمية مرشحين قبل ستة أشهر من انعقاد الدورة المقبلة للجنة الإحصائية. وتحدد الدعوة الخبرات المطلوبة وتدعو الدول الأعضاء وشُعب الإحصاءات التابعة للجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمهنية ذات الصلة إلى تقديم ترشيحات. وتظل فترة تقديم الترشيحات مفتوحة لشهرين؛

(ب) **الاختيار النهائي** - بعد إغلاق فترة تقديم الترشيحات، يقوم المكتب باستعراض جميع الترشيحات للتأكد من استيفاء المرشحين للمؤهلات المطلوبة. ويقوم المكتب بوضع المسات الأخيرة على اختيار أعضاء المجلس، مع تحقيق توازن في الخبرات والتنوع الجغرافي وتمثيل الجنسين. وتُبلّغ اللجنة الإحصائية بالاختيار النهائي قبل شهرين على الأقل من انعقاد دورتها المقبلة.

**دال - التعيين**

9 - تعين اللجنة الإحصائية الأعضاء بناء على اقتراح مكتبها. وتتم جميع التعيينات بصفة اسمية ولا يمكن تفويضها. وفي حالة استقالة، يجري ملء أي شاغر في الدورة المقبلة للجنة الإحصائية.

**هاء - الرئيس**

10 - ينتخب أعضاء المجلس رئيساً من بينهم لمدة عامين. ولا يجوز تجديد منصب الرئيس لولاية ثانية بعد انتهاء ولايته مباشرة، ولا يجوز للعضو بحكم المنصب أن يشغل هذه الوظيفة. ويرأس الرئيس اجتماعات المجلس ويمثل المجلس في الاتصالات والعلاقات الخارجية.

**رابعا - أساليب العمل والموارد وإعداد التقارير****ألف - الاجتماعات**

11 - يجتمع المجلس بانتظام لمناقشة المسائل التي تقع ضمن نطاق ولايته ومسؤولياته. وتُعقد الاجتماعات في المقام الأول عبر المنصات الافتراضية لتيسير مشاركة الأعضاء من مختلف المناطق وتقليل التكاليف إلى أدنى حد. ويجتمع المجلس أربع مرات على الأقل في السنة، مع عقد اجتماعات إضافية حسب الاقتضاء، وحسب الموارد المتاحة.

**باء - اتخاذ القرارات**

12 - يعمل المجلس بشكل جماعي ويهدف إلى التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء بين أعضائه. وإذا تعذر تحقيق توافق الآراء، يمكن اتخاذ القرارات بالأغلبية المؤهلة التي تتطلب موافقة ثلثي الأعضاء. ولا يتمتع العضو المعين بحكم منصبه بحق التصويت.

**جيم - الموارد والأمانة**

13 - يعمل أعضاء المجلس بشكل تطوعي دون أجر. وتعمل شعبة الإحصاءات كأمانة للمجلس، وتدعم أنشطته وتيسر عملياته على أساس مخصص، مع توفير الموارد البشرية والمالية حسب ما تسمح به الموارد.

**دال - التقرير والتوصيات**

14 - يقدم المجلس تقريراً سنوياً إلى اللجنة الإحصائية يلخص فيه أنشطته. ويقدم التقرير لمحة عامة عن النتائج والمبادرات والتوصيات الرئيسية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ويمكن أن يتضمن أيضاً تدابير مقترحة لتحسين الالتزام بالمبادئ الأساسية، وتستهدف الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات واللجان الإقليمية ومكاتب المنسقين المقيمين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

15 - ويتألف التقرير مما يلي:

(أ) **التقرير الرئيسي** - لمحة عامة عن أنشطة المجلس، بما في ذلك النتائج والتوصيات الرئيسية. ويضمن هذا الجزء عدم تحديد أي دولة عضو بشكل مباشر أو غير مباشر؛

(ب) **المرفق -** يوضع بالاشتراك مع السلطات الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء المعنية على أساس طوعي. ويقدم المرفق معلومات مفصلة عن التدخلات الخاصة بكل بلد، مثل مبادرات التوعية أو الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتعامل مع حالات عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية.

#### هاء - التعامل مع الدول الأعضاء

16 - تكون السلطات الإحصائية الوطنية جهات التنسيق الرئيسية وتستشار أولاً كلما قام المجلس بأنشطة تتعلق ببلدانها، بما في ذلك التعامل مع حالات عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية.

#### واو - العمل مع أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين

17 - يتعاون المجلس مع شعبة الإحصاءات، واللجان الإقليمية ومكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين في مناطقها وبلدانها. ويشجّع المجلس على التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية والرابطات المهنية ذات الصلة.

#### خامسا - الأخلاقيات والمساءلة

##### ألف - تضارب المصالح

18 - يتمسك أعضاء المجلس بمبادئ الاستقلالية المهنية ويعملون باستمرار لتعزيز المبادئ الأساسية وحمايتها. وفي حالة وجود تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بمسألة قيد نظر المجلس، يجب على الأعضاء المعنيين الإعلان عن مصلحتهم في بداية المداولات والتحي عن المناقشات ذات الصلة، إلا إذا طلب المجلس مساهمتهم بعد التحي.

##### باء - السرية والكتمان

19 - يُضطلع بأنشطة المجلس مع الاحترام الكامل للسرية وأعلى معايير الكتمان، بما يضمن عدم التسبب في الضرر لأي طرف معني.

##### جيم - مبدأ الولاية الاحتياطية

20 - قبل معالجة الطلبات المتعلقة بالحالات المحتملة لعدم الالتزام، يتحقق المجلس مع السلطات الإحصائية الوطنية ذات الصلة من أن أي سلطات أو أصحاب مصلحة يقدمون الطلبات قد استنفدوا الآليات الوطنية والإقليمية المتاحة. ويمكن لهذه الآليات الوطنية والإقليمية طلب مشورة المجلس وتوجيهاته في أي وقت.

##### دال - مساءلة المجلس واستعراض عمله

21 - يكون المجلس خاضعا للمساءلة أمام اللجنة الإحصائية. وتجري اللجنة الإحصائية استعراضا للعمل بعد عام واحد من إنشاء المجلس وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل لتقييم أثر المجلس على الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتحدد الاستعراضات مجالات التحسين وتوجّه توجّه المجلس في المستقبل، بما في ذلك تقيحات اختصاصاته. وتحفظ اللجنة الإحصائية بالحق في استعراض أداء المجلس أو إلغاء عضوية أي عضو من أعضاء المجلس أو تعليق عمليات المجلس في أي وقت.